

Distr.: General
16 October 2019
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة الرابعة والثلاثون
٤-١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩

التقرير الوطني المقدم وفقاً للفقرة ٥ من مرفق قرار مجلس
حقوق الإنسان ٢١/١٦*

كازاخستان

* استُنسخت هذه الوثيقة كما وردت. وليس فيها ما يعبر عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.19-17926(A)



* 1 9 1 7 9 2 6 *

أولاً - المنهجية

- ١ - أعدت وزارة العدل هذا التقرير بالتعاون مع السلطات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني، وهو يجسد نتائج تنفيذ التوصيات التي اعتمدت في الاستعراض الدوري الشامل الثاني.
- ٢ - كفلت الحكومة الشفافية والرصد المستقل للعملية. ويسرت وزارة العدل عقد أكثر من ١٣ اجتماعاً مع السلطات الحكومية المركزية والمحلية والمنظمات غير الحكومية لتقييم مدى تنفيذ الحكومة توصيات الاستعراض الدوري الشامل تقييماً مستقلاً. وعُرضت كل سنة تقارير مؤقتة في الهيئة الاستشارية المعروفة باسم "منبر الحوار بشأن البعد الإنساني" في إطار اجتماعات وزارة الخارجية بمشاركة المنظمات غير الحكومية والمكاتب التمثيلية للمنظمات الدولية والدول الأجنبية، وفي اجتماعات مجلس حقوق الإنسان تحت قيادة رئيس جمهورية كازاخستان.
- ٣ - وفي أثناء عملية التنفيذ، أخذت الحكومة في الحسبان خارطات طرق خاصة بالقطاعات لمعالجة النزاعات وسد الثغرات المحددة في إنفاذ القوانين المتعلقة بحقوق الإنسان، أعدتها المنظمات غير الحكومية الكازاخستانية وأوصت بها في إطار المكتب الدولي لحقوق الإنسان ومبادرة سيادة القانون في كازاخستان، فضلاً عن مبادرة ميثاق صندوق حقوق الإنسان.

ثانياً - معلومات عامة

- ٤ - اعتمدت كازاخستان برامج حكومية أساسية (استراتيجية كازاخستان لعام ٢٠٥٠ وبرنامج نورلي جول لتطوير البنى التحتية، وخطة كازاخستان الإنمائية الاستراتيجية حتى عام ٢٠٢٥، وبرنامج كازاخستان الرقمي، وبرنامج ترجمة اللغة الكازاخية إلى الأبخذية اللاتينية) مما يبيّن الأهداف الاستراتيجية والاتجاهات الرئيسية لتنمية البلد في الأجل الطويل. ووضعت كازاخستان هذه البرامج بالتزامن مع مناقشات عامة موسعة شارك فيها خبراء مستقلون على الصعيد الدولي والوطني.
- ٥ - وفي عام ٢٠١٧، أصلحت كازاخستان دستورها لإعادة توزيع السلطات بين فروع الحكومة، ونقل صلاحيات من الرئيس إلى البرلمان، وجعل البرلمان والحكومة أكثر مسؤولية أمام المواطنين الكازاخستانيين. وأنشئت آلية "لإبداء ملاحظات تعقيبية" بين الجمهور والحكومة، من خلال إنشاء مجالس عامة تحت إشراف السلطات التنفيذية المركزية والمحلية تُحوّل استعراض ميزانيات السلطات الحكومية أو مشاريع تشريعاتها، فضلاً عن الاستماع إلى تقارير السلطات الحكومية عن أنشطتها. ويتعين الآن على رؤساء السلطات التنفيذية المركزية والمحلية ورؤساء الجامعات الحكومية نشر تقارير سنوية عن أنشطتهم.
- ٦ - وفي عام ٢٠١٩، شهدت كازاخستان انتقالاً سلمياً وشفافاً للسلطة. ونظراً إلى استقالة ن. نزارباييف المبكرة، فقد عُقدت انتخابات رئاسية في ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٩. وأعلن الرئيس المنتخب حديثاً، قاسم - جومارت توكاييف، في أول خطاب علني ألقاه عن الانتقال سريعاً إلى مفهوم "الحكومة المصغية" الرامي إلى التجاوب مع الانتقادات العامة والمقترحات البناءة، فضلاً عن توخي الكفاءة في التواصل مع الجمهور وقطاع الأعمال. وتؤكد هذا المفهوم

مبدئياً في خطة كازاخستان الإنمائية الاستراتيجية حتى عام ٢٠٢٥، وأقره مرسوم رئيس جمهورية كازاخستان الصادر في شباط/فبراير ٢٠١٨.

٧- وتزامن عام ٢٠١٨ مع اعتماد تعديلات على قانون الانتخابات وقانون الحكم الذاتي المحلي، تهدف إلى تشجيع المنافسة السياسية وإقامة نظام متعدد الأحزاب والتعددية، بما في ذلك إدخال نظام نسبي في انتخابات ممثلي السلطات المحلية. ووفقاً لهذا القانون الجديد، ستعقد انتخابات مجلس البرلمان والهيئات التمثيلية المحلية (المصلحات) لعام ٢٠١٩ في الموقع.

٨- وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، نفذت كازاخستان خطة وطنية تكفل اعتماد تدابير تشريعية وعملية على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي لتشديد العقوبات على مرتكبي جرائم العنف والاتجار بالبشر والجرائم الأخرى المرتكبة ضد الإنسانية، ولا سيما ضد الأطفال؛ واتخاذ تدابير لمكافحة الفساد، وإحياء العمل بمشاريع التشريعات التنظيمية في مجال مكافحة الفساد؛ وإنفاذ العدالة الإدارية لضمان ظروف متساوية للأفراد ومؤسسات الأعمال في المنازعات القانونية ضد السلطات الحكومية؛ وإصلاح الشرطة الإدارية؛ واعتماد مفهوم جديد للتنمية المجتمعية المدني؛ وتعزيز ولاية المجالس العامة في السلطة الحكومية على الصعيدين المركزي والمحلي، فضلاً عن تحسين التشريع المتعلق بالتجمعات الحاشدة.

٩- وفي إطار عمليات إصلاح نظام القضاء وإنفاذ القانون، اتخذت المحكمة العليا تدابير لتحسين نوعية القرارات التي تصدرها المحاكم، وضمان الاتساق في الممارسة القضائية، وتحسين مهارات القضاة، وإدخال الرقمنة في إجراءات المحاكم، ورصد تنفيذ قرارات المحاكم. وقد آتت التدابير المتخذة أكلها. ووفقاً لمؤشر البنك الدولي المتعلق بتيسير ريادة الأعمال، جاء النظام القضائي لكازاخستان ضمن المراكز العشرة الأولى (احتل المرتبة الرابعة في عام ٢٠١٨) من أصل ١٩٠ بلداً من مختلف أنحاء العالم خلال السنوات الأربع الماضية.

١٠- وأدخلت الحكومة نسبة ٧٩,٩ في المائة من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة في التخطيط الاستراتيجي الوطني.

١١- ومنذ عام ٢٠١٦، ثمة آلية دائمة للمجلس التنسيقي لرصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بقيادة نائب رئيس الوزراء. وتتألف من ممثلي السلطات الحكومية، والمنظمات غير الحكومية، ووكالات الأمم المتحدة، ومنظمات دولية أخرى. ويضم المجلس التنسيقي خمسة أفرقة عاملة مشتركة بين الوكالات، هي: الناس والكوكب والازدهار والسلام والشراكة.

١٢- وتشكر كازاخستان الدول الأعضاء ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على دعم المبادرة الرامية إلى تحقيق عالم خال من الإرهاب. واستمراراً في هذه السياسة، اتخذت كازاخستان تدابير حاسمة لإعادة النساء والأطفال الكازاخستانيين من سورية في إطار عملية جوسان الإنسانية.

ثالثاً - الإطار العام لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، وتوسيع نطاق الالتزامات الدولية

التوصيات ١٠-١٢٥ و ٢٦-١٢٥ و ٢٨-١٢٥ و ٢٩-١٢٥ و ٣٣-١٢٥

١٣ - لأغراض تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وإشراك المجتمع المدني في مناقشة المهام الوطنية الملحة، أنشأ الرئيس المجلس الوطني للثقة العامة الذي يضم شخصيات معروفة من المدافعين عن حقوق الإنسان والخبراء الاقتصاديين وغيرهم من الخبراء المستقلين، وكذلك لجنة حقوق الإنسان ولجنة حقوق الطفل.

١٤ - وإلى جانب تأكيد الدستور على مكانة مفوض لجنة حقوق الإنسان، أنشئت مؤسسة لجنة حقوق الطفل. وستواصل الحكومة سياستها الرامية إلى تعزيز هاتين المؤسستين. وتمثل الخطوة التالية لتعزيز هذه السياسة في إنشاء آلية وقائية وطنية لمنع التعذيب وفقاً لنموذج "أمين المظالم"، بمشاركة المنظمات غير الحكومية في عملية الرصد المستقل.

١٥ - وفي إطار الجهود الرامية إلى حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، لا سيما الأطفال، ومراعاة لتوصيات الاستعراض الدوري الشامل الثاني، في شباط/فبراير ٢٠١٥، صدقت كازاخستان على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ويجري حالياً التصديق على البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

١٦ - وبالتعاون مع الأمم المتحدة، أُنجز على مدى أربع سنوات مشروع لتحسين الآليات الوطنية لحقوق الإنسان وتنفيذ الالتزامات المتعهد بها في مجال حقوق الإنسان تنفيذاً فعالاً. واستناداً إلى المؤشرات العالمية لحقوق الإنسان للمفوضية السامية لحقوق الإنسان، وُضعت ستة مؤشرات وطنية، هي: الحق في عدم التعرض للتعذيب؛ والحق في المشاركة في الحكومة؛ والحق في التعليم؛ والحق في السكن اللائق؛ والحق في محاكمة عادلة؛ ومسألة العنف ضد المرأة. وستنقذ هذه المؤشرات في إطار التقييم الوطني لمدى احترام حقوق الإنسان وتعزيزها.

١٧ - وفي عام ٢٠١٧، عدّلت كازاخستان المادة الرابعة من الدستور لإنشاء آلية وطنية لرصد الامتثال للالتزامات المعتمدة فيما يتعلق بمعاهدات دولية محددة. وينص الدستور الآن على أن شروط العمل (التطبيق) يحددها التشريع.

١٨ - ومن الشروط الإلزامية لتطبيق التشريعات التي تضمن حقوق المواطنين وحرياتهم وواجباتهم نشر تلك التشريعات رسمياً، باعتبار ذلك من المبادئ الثلاثة المرسخة لسلامة تشريعات جمهورية كازاخستان.

١٩ - وتحرص الهيئات الاستشارية على اتساق الجهود المبذولة لحماية حقوق الإنسان والحوار الجاري بين القطاع العام والقطاعات غير الحكومية. ومن هذه الهيئات مجلس حقوق الإنسان واللجنة الوطنية المعنية بشؤون المرأة والسياسة الديمغرافية الأسرية.

رابعاً - تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية وآليات حقوق الإنسان

التوصيتان ١٢٥-٣٥ و ١٢٥-٣٦

٢٠ - تتعاون كازاخستان مع هيئات ومنظمات وطنية لحقوق الإنسان في كل من سلوفينيا والنرويج وأوكرانيا وقطر وفنلندا وسويسرا وألمانيا وقيرغيزستان والاتحاد الروسي وطاجيكستان وأوزبكستان والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

٢١ - وعُززت شراكات المشاريع مع وكالات الأمم المتحدة (بما فيها مفوضية شؤون اللاجئين، ومفوضية حقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسيف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان) ومكتب منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في مدينة نور سلطان، ومكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، والاتحاد الأوروبي، والجمعية الدولية لإصلاح القانون الجنائي، ومنتدى آسيا والمحيط الهادئ للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومنظمة التعاون الإسلامي، ومنظمة هيومن رايتس ووتش، ومنظمة العفو الدولية، وبيت الحرية، ولجنة هلسنكي النرويجية، ومركز أوسلو للسلام وحقوق الإنسان، واللجنة المعنية بالحرية الدينية الدولية في الولايات المتحدة الأمريكية.

٢٢ - وتتعاون كازاخستان تعاوناً نشطاً مع هيئات معاهدات الأمم المتحدة. وقد قُدمت حتى الآن التقارير الوطنية التالية: في عام ٢٠١٤، قُدم التقرير الوطني الثالث بشأن تطبيق أحكام اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛ وفي عام ٢٠١٥، قُدم التقرير الرابع عن حقوق الطفل؛ وفي عام ٢٠١٦، قُدم التقرير الأول عن حالات الاختفاء القسري والتقرير الثاني عن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ وفي عام ٢٠١٧، أُحيل التقرير الأول إلى لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ وفي عام ٢٠١٨، قُدم التقرير الرابع عن اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وأحيل التقرير الخامس إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة؛ وفي عام ٢٠١٩، قُدم التقرير الثاني عن العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتقريران الثامن والتاسع عن الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

٢٣ - وفي إطار دعوة مفتوحة وُجّهت إلى الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٩، أكملت كازاخستان أكثر من ١٥ إجراء من الإجراءات الخاصة: بشأن أشكال الرق المعاصرة بما في ذلك أسبابه وعواقبه (٢٠١٤)، وبشأن حرية الدين أو المعتقد (٢٠١٤)، وبشأن الحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات (٢٠١٥)، وبشأن الآثار المترتبة في مجال حقوق الإنسان على إدارة المواد والنفايات الخطرة والتخلص منها بطريقة سليمة بيئياً (٢٠١٥)، وبشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (٢٠١٧)، وبشأن تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها في سياق مكافحة الإرهاب (٢٠١٩).

٢٤ - واعتمدت السلطات الحكومية خراطات طريق تدريبية لتنفيذ التوصيات المعتمدة في أعقاب الإجراءات الخاصة.

٢٥ - وتلتزم كازاخستان بعدم التسامح مطلقاً مع التعذيب والعنف، ولا سيما ضد النساء والأطفال. وفي هذا الصدد، نُفذت من خلال التشريعات معظم التوصيات التي أعقبت زيارة وفد اللجنة الفرعية لمنع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة التابعة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. وستُعمد تعديلات تشريعية لتشديد العقوبة على هذه الجرائم ومنعها قبل نهاية عام ٢٠١٩.

خامساً - استعراض عام للآليات المؤسسية وتنفيذ مبادئ باريس في التشريعات الوطنية لجمهورية كازاخستان

التوصيات ١٢٥-١١ إلى ١٢٥-١٧

٢٦ - وُسعت ولاية مفوض حقوق الإنسان والقطاع المدني نظراً إلى تنفيذ آلية وقائية وطنية بموجب البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وارتفع عدد المؤسسات التي سيتم زيارتها في إطار الآلية الوقائية الوطنية من ٤٠٠ مؤسسة في عام ٢٠١٤ إلى ٣٢٦٢ مؤسسة في عام ٢٠١٩، بما في ذلك المؤسسات الاجتماعية للأطفال. وتجري حالياً مناقشة مسألة زيادة تعزيز هذه الولاية وضمان دعمها المالي الكافي.

٢٧ - وفي عام ٢٠١٧، وبمبادرة من رئيس الدولة، نُقلت إلى البرلمان صلاحية انتخاب لجنة حقوق الإنسان.

٢٨ - ولتحسين عملية تحليل التقارير المقدمة من الجمهور والمنظمات غير الحكومية عن انتهاكات حقوق الإنسان، ولضمان رصد أفضل للقوانين القائمة من جانب لجنة حقوق الإنسان، أنشئ مجلس خبراء يديره ممثلون عن القطاع غير الحكومي وعلماء. كما صدرت مذكرة تعاون مع المحكمة العليا. ولضمان الشفافية، يشارك ممثلون عن المجتمع المدني في هذه الآلية على أساس التناوب كل سنتين.

٢٩ - وبمبادرة من لجنة حقوق الإنسان وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وممثلة الاتحاد الأوروبي، أنشئ منبر للتفاعل بين أمناء المظالم في أوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان.

٣٠ - وفي الوقت الراهن، قدمت لجنة حقوق الطفل مقترحات إلى الرئيس والحكومة بشأن تعزيز هذه المؤسسة. وسيستمر العمل على مواءمة ولاية لجنة حقوق الإنسان ولجنة حقوق الطفل مع مبادئ باريس.

سادساً - إقامة العدل والنظام القضائي

التوصيات ١٢٥-٥٣ و ١٢٥-٦٨ و ١٢٥-٦٩ و ١٢٥-٧٠ و ١٢٥-٧٤

٣١ - وفقاً للدستور والقانون الدستوري المتعلق بالنظام القضائي ومركز القضاة في جمهورية كازاخستان، للمحاكم وحدها صلاحية إقامة العدل في الجمهورية.

- ٣٢ - ويتمتع القضاة بالاستقلال في إقامة العدل ولا يخضعون إلا لأحكام الدستور والقانون. ولا يجوز اعتماد قوانين تقلل من مركز القضاة واستقلالهم. والتدخل في إقامة العدل في المحاكم غير مقبول ويعاقب عليه القانون.
- ٣٣ - ويجري تحديث النظام القضائي على نطاق واسع، مع التركيز على ضمان سيادة القانون وتعزيز ثقة الجمهور. وتركز الإصلاحات على ضمان الحقوق والحريات المدنية، وإمكانية الوصول إلى إجراءات قانونية تفي بالمعايير الدولية الحديثة وشفافية تلك الإجراءات.
- ٣٤ - وفي عام ٢٠١٥، تمت الموافقة على خطة الأمة التي تشمل مائة خطوة ملموسة لتنفيذ خمسة إصلاحات مؤسسية، هي: إنشاء جهاز حكومي حديث، وضمان سيادة القانون، والنهوض بالتصنيع والنمو الاقتصادي، وتوحيد مستقبل الأمة، والتوصل إلى حكومة شفافة وخاضعة للمساءلة.
- ٣٥ - واعتمد قانون جديد للإجراءات المدنية وقانون مجلس القضاء الأعلى، وعُدل القانون الدستوري للنظام القضائي ومركز القضاة، فضلاً عن التشريع الإجرائي.
- ٣٦ - وفي عام ٢٠١٨، اعتمد قانون جديد للمحاماة والمساعدة القانونية بهدف تحسين تقديم الخدمات القانونية، فضلاً عن ضمان جودة الخدمات المقدمة وإمكانية الاستفادة منها، لا سيما لفائدة الفئات الضعيفة اجتماعياً، من قبيل الفئات التي تعيش في المناطق الريفية.
- ٣٧ - ولتحسين إمكانيات الاستفادة، بُسِّط النظام القضائي من نظام ذي خمسة مستويات (الدرجة الابتدائية، والاستئناف، والنقض، والإشراف، وإعادة الإشراف) إلى نظام من ثلاثة مستويات (الدرجة الابتدائية، والاستئناف، والنقض)، مع تعزيز دور المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف على نحو يُعتدُّ به.
- ٣٨ - وحُسنَّت إجراءات اختيار الموظفين القضائيين بناءً على تقييم مدى تقدمهم الوظيفي وأنشطتهم المهنية، إلى جانب الإجراءات التأديبية المتخذة ضدهم. ووفقاً للخبرة الدولية، خضع مجلس القضاء الأعلى لإصلاح جذري ليصبح هيئة مستقلة لاختيار الموظفين القضائيين.
- ٣٩ - وبالتعاون مع خبراء دوليين ووطنيين، أُتخذت تدابير تشريعية وتنظيمية تهدف إلى تعزيز استقلال القضاة، وتحقيق المستوى الأمثل للإجراءات القانونية ورقمنتها، والقضاء على البيروقراطية، وكفالة نجاعة العملية القضائية، وحل القضايا في الوقت المناسب، فضلاً عن تعزيز نظام هيئة المحلفين.
- ٤٠ - وفي عام ٢٠١٩، اعتمدت قوانين جديدة تهدف إلى تعزيز نزاهة القضاء واستقلال القضاة عن رؤساء المحاكم، وتشديد المتطلبات عند تطبيق التدابير التأديبية.
- ٤١ - وأنشئت هيئة جماعية جديدة للمحكمة العليا، وهي اجتماع عام موسع يكفل تمثيل القضاة من جميع الدرجات واللجنة المعنية بجودة العدالة. وستكفل هذه المؤسسة تحسين استقلال القضاء ونزاهته وموضوعيته في اتخاذ القرارات المتعلقة بالموظفين.
- ٤٢ - وقد أُلغيت هيئات رئاسة الجلسات العامة للمحكمة العليا والمحاكم الإقليمية، التي أصبحت أساساً أداة للتأثير على القضاة رؤساء المحاكم.

- ٤٣ - ومنذ عام ٢٠١٨، اعتمدت المحكمة العليا نهج للإدارة موجه نحو إيجاد الحلول، وأعدت سبعة مشاريع نظامية. والغاية منها تعزيز الحقوق المدنية وزيادة ثقة الجمهور في النظام القضائي.
- ٤٤ - وأنشئ مكتب للمشاريع، وحزمة من المشاريع ذات الأولوية للمحكمة العليا، ومجلس تطوير النظام القضائي، وعدد من الأفرقة العاملة لتنفيذها.
- ٤٥ - وقد أفضت هذه الإجراءات إلى عشرة مشاريع قوانين بشأن تحديث النظام القضائي.
- ٤٦ - وتم الانتقال إلى مبدأ الانفتاح والتعامل عن بعد في تقديم الخدمات للجمهور. وافتتحت مكاتب أمامية في ٦٦ محكمة، ومن المقرر افتتاح ٧٠ مكتباً أمامياً إضافياً في عام ٢٠١٩. وفي إطار مشروع المحكمة الافتراضية، استعرضت ٣٢٠٠ قضية عن بعد.
- ٤٧ - وفي إطار مشاريع القاضي الوسيط، يجري تنفيذ نهج جديدة لاستخدام الوساطة. وقد افتتح ٤٦ مركزاً للوساطة خارج المحكمة و ١٠٤٢ مكتباً للوساطة.
- ٤٨ - ويعمل ٨٤ قاضياً من قضاة الوساطة في المحاكم. وتتمثل مهمتهم الرئيسية في تسوية المنازعات والخصومات المعروضة على المحاكم بطريقة سلمية قبل المحاكمة. ويفضي أكثر من نصف المنازعات (٥٥ في المائة)، التي اختارت فيها الأطراف عملية الوساطة، إلى تسوية.
- ٤٩ - ويجري تنفيذ مشروع "محكمة الأسرة" التجريبي في ٢٧ محكمة. ويشمل المشروع المحاكم المتخصصة التي تستعرض القضايا المدنية الناشئة عن المنازعات الأسرية وقضايا المخالفات الإدارية في مجال العلاقات الأسرية.
- ٥٠ - وتشجع هذه المحاكم على حل المنازعات داخل الأسرة، والمصالحة بين الأطراف، وحماية مصالح الطفل.
- ٥١ - وقد نفذت المحكمة العليا مشروع "المحاكم الليلية"، الذي يعالج على وجه السرعة قضايا إدارية معينة لا جدال فيها، وذلك غالباً في غضون ثلاثة أيام.
- ٥٢ - والمحاكم الليلية مريحة للمواطنين. إذ تحل المنازعات بسرعة، بعد ساعات. وكانت العملية تستغرق في السابق فترة قد تصل إلى ١٠٠ يوم؛ وفي نظام المحكمة الليلية الجديد، يمكن الفصل في المنازعات في غضون ١٥ يوماً. وفي عام ٢٠١٨، نظرت المحاكم في أكثر من ٧٠٠٠ قضية تتعلق بحوادث المرور في هذه الصيغة الجديدة.
- ٥٣ - وفي إطار رقمنة النظام القضائي، تجري العدالة الإلكترونية في إطار مشروع المحكمة الذكية.
- ٥٤ - ومنذ عام ٢٠١٦، نُفذ نظام "Torelik" الجديد للمعلومات والتحليل لفائدة السلطات القضائية وأدمج في برامج تكنولوجيا المعلومات التي تستخدمها السلطات الحكومية.
- ٥٥ - وتكفل بالنجاح تشغيل خدمات كل من مركز الأوضاع و"قاعة المحكمة" و"قاعدة بيانات القوانين القضائية" و"الإلمام بوثائق المحكمة" و"قائمة الجلسات" و"استدعاء المحكمة"، فضلاً عن نظام لإخطار المشاركين في المحاكمة عن طريق إرسال رسائل نصية ورسائل عبر البريد الإلكتروني.

- ٥٦ - وتتيح خدمة "قاعة المحكمة" بالأخص فرصة للمستخدمين لإيداع دعوى قضائية على الإنترنت. وتتاح للمستخدمين إمكانية الوصول إلى أكثر من مليون وثيقة في السنة و٨ ملايين وثيقة من وثائق المحاكم. وتودع اليوم نسبة ٩٠ في المائة من الدعاوى إلكترونياً.
- ٥٧ - وجميع قاعات المحكمة مجهزة بنظم حديثة لتسجيل الصوت والفيديو، مما قلل من الشكاوى المتعلقة بالإجراءات القضائية. وفي عام ٢٠١٨، استُعرضت ٢٣٠٠ قضية عن بعد.
- ٥٨ - وفي عام ٢٠١٨، أُطلقت الإجراءات الجنائية الإلكترونية. وبوشر نحو ١٠ في المائة من القضايا الجنائية إلكترونياً. وتناقش حالياً مسألة الانتقال الكامل إلى الصيغة الإلكترونية.
- ٥٩ - ومن الاتجاهات الرئيسية في عمل النظام القضائي منح إذن فوري بإيداع الطلب من خلال حسابات المحاكم على الشبكات الاجتماعية. كما يُستخدم مركز اتصال المحكمة العليا لهذه الأغراض، وقد تلقى ٥٩٠٠٠ مكالمة في عام ٢٠١٨.
- ٦٠ - ويساهم تجهيز قاعات المحاكم بنظم تسجيل الصوت والفيديو والخدمات عبر الإنترنت تجهيزاً كلياً في تحقيق الشفافية وتسريع وتيرة العدالة.
- ٦١ - وقد جعلت الإصلاحات الأخيرة النظام القضائي في كازاخستان واحداً من أيسر النظم استخداماً وأسرعها في العالم. ووفقاً لمؤشر البنك الدولي المتعلق بتيسير ريادة الأعمال، جاء النظام القضائي لكازاخستان ضمن المراكز العشرة الأولى (احتل المرتبة الرابعة في عام ٢٠١٨) من أصل ١٩٠ بلداً في العالم خلال السنوات الأربع الماضية.
- ٦٢ - وبالإضافة إلى ذلك، يوجد في الموقع الشبكي للمحكمة العليا قسم "المساعدة القانونية للمرأة"، وهو يتضمن معلومات عن الإطار القانوني للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، فضلاً عن ممارسات المحاكم، ويتيح روابط مفيدة.

سابعاً - الجوانب التشريعية والمؤسسية لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها

الحق في الحياة

التوصيات ١٢٥-٤٢ إلى ١٢٥-٤٧

- ٦٣ - تُواصل كازاخستان التزامها بوقف استخدام عقوبة الإعدام.
- ٦٤ - وفي عام ٢٠٠٣، فرض مرسوم رئاسي وفقاً غير محدود على عقوبة الإعدام.
- ٦٥ - ويجري العمل على تضيق نطاق عقوبة الإعدام في القانون الكازاخستاني.

الحماية من التعذيب (الآليات الوطنية لمنع التعذيب)

التوصيات ١٢٥-٢٢ إلى ١٢٥-٢٤ و ١٢٥-٤٨

- ٦٦ - وُسعت ولاية الآلية الوقائية الوطنية باعتماد قانون "التعديلات والإضافات على بعض القوانين التشريعية لجمهورية كازاخستان بشأن القضايا المتصلة بأنشطة المنظمات التي تؤدي وظائف لحماية حقوق الطفل"، الصادر في ١ نيسان/أبريل ٢٠١٩.

- ٦٧ - وتشمل ولاية الآلية الوقائية الوطنية أكثر من ٣ ٠٠٠ مؤسسة.
- ٦٨ - وقد أُجري أكثر من ٢ ٥٠٠ زيارة وقائية حتى الآن: ٢٧٧ زيارة (١٤ منها لم تكن مقررّة) في عام ٢٠١٤، و٥٢٨ زيارة (٢٠ منها لم تكن مقررّة) في عام ٢٠١٥، و٦٨٠ زيارة (١٤ منها لم تكن مقررّة) في عام ٢٠١٦، و٥٣٤ زيارة (٢٤ منها لم تكن مقررّة) في عام ٢٠١٧، و٤٦١ زيارة (٢٧ منها لم تكن مقررّة) في عام ٢٠١٨.
- ٦٩ - وفي عام ٢٠١٧، وبناء على توصية بروتوكول اسطنبول، وُضعت منهجية لإجراء دراسة شاملة من خبراء الطب الشرعي والطب النفسي وعلم النفس في حالات التعذيب. وقد وُضحت الأدلة البدنية والنفسية على التعذيب. وتُجرى فحوص الطب الشرعي والنفسى وعلم النفس على أساس تلك المنهجية.
- ٧٠ - وفي عام ٢٠١٨، عُرضَ في إطار الهيئة الاستشارية المعروفة باسم "منبر الحوار بشأن البعد الإنساني" في اجتماع وزارة الخارجية، مشروع "تحسين الآليات الوطنية لحماية حقوق الإنسان وتنفيذ الالتزامات الدولية لجمهورية كازاخستان تنفيذاً فعالاً: المرحلة الثانية" في وزارة الخارجية، وعُقد المنتدى الثاني للآلية الوقائية الوطنية تحت عنوان "منع التعذيب بفضل الجهود المشتركة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والآليات الوقائية الوطنية".
- ٧١ - وفي عامي ٢٠١٦ و٢٠١٨، عقد أمين المظالم في إطار دورات مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في جنيف فعاليات جانبية لعرض أنشطة الآلية الوقائية الوطنية في كازاخستان على المجتمع الدولي. وحضر هذه الفعاليات ممثلون عن السلطات الحكومية والمنظمات غير الحكومية في كازاخستان، وخبراء دوليون، وأعضاء في هيئات معاهدات الأمم المتحدة، وممثلون عن المنظمات الدولية لحقوق الإنسان، والبعثات الدبلوماسية، وما إلى ذلك.
- ٧٢ - وفي عام ٢٠١٨، قدم المنتدى الثاني للآلية الوقائية الوطنية "منع التعذيب من خلال الجهود المشتركة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والآليات الوقائية الوطنية" التقرير السنوي الموحد للمشاركين في الآلية الوقائية الوطنية عن الزيارات الوقائية لعام ٢٠١٧. وشمل المدعوون أعضاء في لجنة الأمم المتحدة الفرعية لمنع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وممثلين عن منتدى آسيا والمحيط الهادئ للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وموظفي مكتب أمين المظالم في سلوفينيا، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في بلدان آسيا الوسطى والاتحاد الروسي.
- ٧٣ - وبموجب قانون مراقبة السلوك لعام ٢٠١٦، يجري اتخاذ تدابير لخفض مستوى معاودة ارتكاب الجرائم في السجن وما بعد الإفراج، وزيادة إعادة التأهيل الاجتماعي.
- ٧٤ - وأُفترت استراتيجية شاملة لإعادة التأهيل الاجتماعي للمواطنين المفرج عنهم من السجون والمسجلين لدى دائرة مراقبة السلوك للفترة ٢٠١٧-٢٠١٩. كما اعتُمدت خطة عمل ترمي إلى تنفيذ هذه الاستراتيجية.
- ٧٥ - وفي عام ٢٠١٦، أعد مكتب المدعي العام خطة التدابير الشاملة لمكافحة التعذيب من أجل منع أسباب التعذيب وظروفه والقضاء عليها على نحو فعال.

- ٧٦- وعُدل قانون العقوبات في عام ٢٠١٨، وشمل ذلك حظر الإعفاء من المسؤولية الجنائية عن فئة جرائم التعذيب حتى بعد التوبة الفعلية والمصالحة.
- ٧٧- وفي عام ٢٠١٨، اعتمد قانون صندوق تعويض الضحايا.

الحماية من العنف وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو المهينة

التوصيات ١٢٥-٤٩ إلى ١٢٥-٥٥ و ١٢٥-٥٨ و ١٢٥-٦٠ إلى ١٢٥-٦١ و ١٢٥-٧١ إلى ١٢٥-٧٣ و ١٢٥-٧٥

٧٨- تعطي كازاخستان الأولوية لمنع العنف العائلي، على أساس التعاون الوثيق بين السلطات الحكومية المختصة والمنظمات غير الحكومية.

٧٩- ويحدد قانون منع العنف العائلي لعام ٢٠٠٩ الأسس القانونية والاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية للجهود التي تبذلها السلطات الحكومية والحكومات المحلية والمنظمات والمواطنون من أجل منع العنف العائلي.

٨٠- ونُفذت وسائل جديدة للتأثير على الجناة، بما في ذلك إصدار أوامر حماية ووضع ضوابط سلوكية خاصة للجناة، بما يتيح حماية ضحايا العنف في الوقت المناسب.

٨١- وقد صدر نحو ٧٠.٠٠٠ أمر حماية، ووضعت المحاكم ضوابط سلوكية خاصة لنحو ٨٠.٠٠٠ من الجناة (في عام ٢٠١٨، صدر أكثر من ٦٤.٠٠٠ أمر حماية و ٦.٦٠٠ من الضوابط السلوكية الخاصة بالجناة).

٨٢- وانخفض مستوى الجريمة المحلية في المتوسط بنسبة تتراوح ما بين ٧ و ١٠ في المائة سنوياً.

٨٣- وفي عام ٢٠١٧، تم التوقيع على قانون تحسين نظام إنفاذ القانون.

٨٤- وقد أُلغي تجريم جريمتين جنائيتين، هما: إلحاق ضرر غير جسيم بالصحة عن عمد (المادة ١٠٨ من قانون العقوبات) والضرب (المادة ١٠٩ من قانون العقوبات)، وأعيد تصنيفهما على أنهما مخالفتان إداريتان [غير عنيفتين] (المادة ٧٣-١ و المادة ٧٣-٢ من قانون المخالفات الإدارية). ووضعت ضوابط سلوكية خاصة للجناة (المادة ٥٤ من قانون المخالفات الإدارية) (في عام ٢٠١٨، تلقت المحاكم أكثر من ٢٣.٠٠٠ جريمة عملاً بهذه المادة، فضلاً عن ١٦.٩٧٦ جريمة عملاً بالمادة ٧٣-١ من قانون المخالفات الإدارية، و ٦.١٥٢ جريمة عملاً بالمادة ٧٣-٢ من نفس القانون).

٨٥- ووفقاً لقانون الخدمات الاجتماعية الخاصة، يجوز للشخص الذي يواجه مأزقاً في حياته عقب تعرضه لعنف عائلي أن يتلقى خدمات اجتماعية خاصة.

٨٦- وفي مراكز الأزمات، يستفيد النساء والأطفال ضحايا العنف من المأوى المؤقت، والمشورة، والمساعدة الاجتماعية والقانونية والنفسية، والمساعدة في العثور على عمل، والتسجيل في السكن الاجتماعي، واستعادة الوثائق المفقودة.

٨٧- وفي عام ٢٠١٨، تقدمت أكثر من ١٢.٠٠٠ امرأة من النساء اللواتي تعرضن للعنف بطلبات للحصول على المساعدة (أُحيل أكثر من ١١.٠٠٠ منهن إلى مراكز الأزمات).

- ٨٨ - وفي عام ٢٠١٨، تلقت خطوط المساعدة الهاتفية العاملة في مراكز الشرطة أكثر من ١٠.٠٠٠ مكالمة واتخذت تدابير الاستجابة المناسبة.
- ٨٩ - وتتواصل أجهزة حماية المرأة التابعة لوحدات الشرطة المعنية بمكافحة العنف مع المنظمات غير الحكومية في إطار المنح المقدمة للأنشطة المتصلة بمنع العنف العائلي.
- ٩٠ - وفي عام ٢٠١٨، قُدمت المشورة إلى أكثر من ٢٢.٠٠٠ امرأة من ضحايا العنف. وتلقت خطوط المساعدة الهاتفية أكثر من ١٦.٠٠٠ مكالمة.
- ٩١ - ويجري تنفيذ مشروع "محكمة الأسرة" التجريبي (انظر الفقرة ٤٩ أعلاه).

حقوق الطفل

التوصيات ١٢٥-١٨ إلى ١٢٥-٢١ و ١٢٥-٣٢ و ١٢٥-٥١

- ٩٢ - لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، أنشئ معهد لجنة حقوق الطفل بموجب مرسوم رئاسي لجمهورية كازاخستان في عام ٢٠١٦.
- ٩٣ - وعُدِّل التشريع المتعلق بحماية حقوق الطفل في عام ٢٠١٦.
- ٩٤ - وينظم القانون الشكاوى الفردية المقدمة إلى لجنة حقوق الطفل بشأن انتهاكات حقوق الطفل.
- ٩٥ - وأنشئ خط هاتفي للمساعدة على مدار ٢٤ ساعة (الرقم "١١١") لفائدة الأطفال بغية تقديم المساعدة الطارئة مجاناً من أجل التصدي لانتهاكات حقوق الطفل.
- ٩٦ - وفي عام ٢٠١٨، وبالإشارة إلى الأحكام التي تنص عليها اتفاقية حقوق الطفل، أُغلقت ١٥.٠٩٨ قضية (١٠.٨١١ قضية مدنية، و ٢٩٢ قضية جنائية، و ٣.٩٩٥ قضية من قضايا المخالفات الإدارية).
- ٩٧ - وفي عام ٢٠١٥، شدد قانون العقوبات الجديد العقوبات المفروضة على مرتكبي جرائم الاستغلال الجنسي والمالي للأطفال، وعدم الوفاء بالواجبات الأبوية أو الوفاء بها على نحو غير سليم. وينص القانون على عقوبات بالسجن مدى الحياة على مرتكبي الاغتصاب والاعتداء الجنسي على القصر.
- ٩٨ - وتنص آخر مواد قانون العقوبات (١٢١ و ١٢٢ و ١٢٤ و ١٢٨ و ١٣٢ و ١٣٤) على فترات سجن أطول بكثير وفرض حظر مدى الحياة على شغل مناصب رسمية معينة والمشاركة في أنشطة معينة.
- ٩٩ - وفي عام ٢٠١٥، وُقِع مرسوم للموافقة على قواعد تسجيل وإلغاء تسجيل "الشخص الخاضع للمساءلة" في قاعدة البيانات المتكاملة لوزارة الداخلية للأشخاص الذين ارتكبوا جرائم جنسية ضد قصر وأطفال في فئتي "مشتهي الأطفال" و "مشتهي الأطفال المسجل لدى مرفق نفسي".
- ١٠٠ - وفي عام ٢٠١٦، وُقِع قانون تعديل التشريعات المتعلقة بحماية حقوق الطفل، مما شدد من العقوبة على ارتكاب جرائم ضد السلامة الجنسية للقصر.

- ١٠١ - واعتمد طرد الأجانب أو عديمي الجنسية بالنسبة للأشخاص الذين قضوا مدة العقوبة الأساسية لارتكابهم جرائم جنائية تنتهك السلامة الجنسية للقصر (الجزء ٢ من المادة ٥١ من قانون العقوبات).
- ١٠٢ - ووسعت قائمة مواد قانون المخالفات الإدارية التي تحدد ضوابط سلوكية خاصة بالجرمين (المواد ١٢٧ و ٤٣٤ و ٤٣٥ و ٤٤٠ و ٤٨٢ و ٤٨٥).
- ١٠٣ - وفي حالات استخدام الشبكات أو وسائل الاتصال لترويج الاستغلال الجنسي للقصر واستغلال الأطفال في المواد الإباحية، يقدم النائب العام توصية إلى السلطة لوقف انتهاكات القانون من خلال اشتراط اتخاذ تدابير لتعليق الشبكة مؤقتاً (قانون الاتصال).
- ١٠٤ - وبالنظر إلى التدابير التشريعية والتنظيمية والعملية المتخذة على مدى السنوات الخمس الماضية، انخفض عدد الجرائم الجنسية المرتكبة ضد القصر بمقدار ١,٣ مرة (٢٠١٤-٢٠١٨، ٩٤٣-٧٢٢).
- ١٠٥ - وتعمل حالياً بنجاح ٢٠ محكمة متخصصة في قضاء الأحداث ومشاركة بين المقاطعات.
- ١٠٦ - ويشمل اختصاص محاكم الأحداث القضايا الجنائية المتعلقة بالجرائم التي يرتكبها القصر وتنتهك حقوق القصر، إلى جانب القضايا المدنية والإدارية.
- ١٠٧ - ويجري حالياً تقديم المشورة النفسية والحماية القانونية وهيئة بيئة مواتية للمحاضرة.
- ١٠٨ - وتعاون المحاكم مع المنظمات غير الحكومية في حل مسائل التكيف الاجتماعي للأطفال.
- ١٠٩ - وتقدم دورات خاصة تهدف إلى دراسة التشريعات الوطنية والمعاهدات الدولية المتصلة بحقوق الطفل وتطبيقها.
- ١١٠ - ومنذ عام ٢٠١٦، وسع نطاق قانون الإجراءات المدنية بفضله قائمة مفصلة بالقضايا التي تدخل في اختصاص محاكم الأحداث المتخصصة المشتركة بين المقاطعات.
- ١١١ - وقد اعتمدت قرارات المحكمة العليا التالية: "تطبيق المحاكم التشريع عند النظر في القضايا المتعلقة بتحديد بنوة الطفل"؛ "تطبيق المحاكم التشريع في حل المنازعات المتصلة بتربية الأطفال"؛ "تطبيق المحاكم التشريع في قضايا فسخ الزواج (القران)"؛ "ممارسة المحاكم في تطبيق التشريع المتعلق بتبني الأطفال".
- ١١٢ - وفي عام ٢٠١٦، لوحظت زيادة مطردة في عدد الدعاوى القضائية المرفوعة لصالح القصر (٦,٣٣ في المائة)، وهو مؤشر على زيادة ثقة الجمهور في محاكم الأحداث.
- ١١٣ - ونظر في أكثر من ٤٠.٠٠٠ قضية (٥٤,٨٦ في المائة من العدد الإجمالي لدعاوى محاكم الأحداث) تتعلق بإعادة الأطفال القصر عملاً بقانون المخالفات الإدارية.
- ١١٤ - وزاد عدد القضايا المغلقة على مدى العامين الماضيين بنسبة ٦,٢٦ في المائة، مما يشير إلى تحسن في النظام القانوني. وفي إطار إجراءات النقض للفترة بين عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٨، نظرت المحكمة العليا في ٥٤ قضية (زادت بنسبة ٢ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٦).
- ١١٥ - وعقدت مع المكتب التمثيلي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في كازاخستان اجتماعات لتحسين التدريب والتطوير المهني للقضاة الذين ينظرون في قضايا

الأطفال في إطار التوصيات من أجل تحليل مشترك بين المحكمة العليا واليونيسيف، "إنشاء محاكم متخصصة مشتركة بين المقاطعات لشؤون الأحداث في كازاخستان".

١١٦- وفيما يتعلق بأصحاب العمل، قُدمت ٥٢ شكوى إلى مكتب المدعي العام وسلطات العمل والضمان الاجتماعي.

١١٧- ومنذ عام ٢٠١٦، قيد قانون الاتصالات إمكانية وصول المستخدمين في أراضي الجمهورية إلى أكثر من ٣١ ٠٠٠ مادة (تتعلق ٢٦ ٠٨١ مادة منها بالترويج لثقافة القسوة والعنف، والانتحار والمواد الإباحية، و ٣ ١٥٥ منها بالترويج لأفكار الإرهاب والتطرف الديني، و ٤٩٠ منها بترويج المخدرات، و ٤٤٨ منها بإتاحة خدمات الكازينو على الإنترنت وغيرها).

١١٨- وفي عام ٢٠١٧، تم تقييد إمكانية الوصول إلى أكثر من ١٠ ٠٠٠ مادة (تتعلق ٥ ٥٣٢ منها بالترويج لثقافة القسوة والعنف، والانتحار والمواد الإباحية، و ١ ٩٥٨ منها بالترويج لأفكار الإرهاب والتطرف الديني، و ٧١٨ منها بخدمات الكازينو على الإنترنت، و ٢ ١٠٣ منها بترويج المخدرات وغيرها).

١١٩- وأنشئت آلية لتبادل المعلومات بين السلطات الحكومية بشأن الانتهاكات التي تم اكتشافها. وفي عام ٢٠١٦، أُقرت قواعد الاتصال بين السلطات الحكومية فيما يتعلق بالامتنال لمطالبات تشريع كازاخستان بشأن شبكات الاتصالات.

١٢٠- وثمة خط اتصال مباشر لمكافحة المحتوى غير القانوني في كازاخستان على الموقع الإلكتروني لرابطة الإنترنت في كازاخستان، safekaznet.kz.

١٢١- وفي عام ٢٠١٧، وُقِع قانون لتعديل التشريعات المتعلقة بالمعلومات والاتصالات:

- ينص قانون المخالفات الإدارية لعام ٢٠١٤ على فرض غرامات على نشر معلومات عن طفل عانى نتيجة لأعمال غير قانونية في وسائل الإعلام، وذلك انتهاكاً لما تقتضيه تشريعات كازاخستان؛

- يحظر قانون وسائل الإعلام الجماهيري، دون موافقة الممثلين القانونيين للأطفال، نشر معلومات تسمح بتحديد هوية الأطفال الذين عانوا نتيجة لأعمال غير قانونية (التقاعس)، وكذلك القصر والمشتبه فيهم و(أو) المتهمين بارتكاب و(أو) سبق ارتكاب مخالفات إدارية و(أو) جرائم جنائية.

١٢٢- وقد أنشأت جمعية بولاشاك قائمة بمواقع "بيضاء" للأطفال والمراهقين، تشمل ٣ ٥٥٦ مورداً من موارد الإنترنت (٥٤٩ موقعاً كازاخستانياً و ٣ ٠٠٧ مواقع أجنبية).

حقوق المرأة

التوصيات ٣٨-١٢٥ إلى ٤٠-١٢٥ و ٥٤-١٢٥ و ٥٩-١٢٥ و ٧٨-١٢٥ و ٧٩-١٢٥

١٢٣- أظهر بلدنا التزامه بالمساواة بين الجنسين وهو يعمل عن كثب مع المجتمع الدولي. ووقعت كازاخستان منهاج عمل بيجين (١٩٩٥)، وصدقت على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (١٩٩٨)، كما وقعت البروتوكول الاختياري (٢٠٠١).

- ١٢٤ - وأحرز تنفيذ استراتيجية المساواة بين الجنسين للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٦ نتائج هامة.
- ١٢٥ - وبتوجيه من رئيس الدولة، اعتُمدت خطة عمل للفترة حتى عام ٢٠١٦، لترقية النساء إلى مستويات صنع القرار من صفوف النساء الأكثر كفاءة.
- ١٢٦ - وتعمل حالياً ٣٤ نائبة في برلمان جمهورية كازاخستان، أي نحو ٢٢ في المائة من العدد الإجمالي للنواب، وهو عدد تضاعف تقريباً مقارنة بالجلس السابق (٢٠١١) (بلغت نسبتهن على التوالي ١٣,٧ في المائة عام ٢٠١١، و٧,٨ في المائة عام ٢٠١٢، و٢٠,١ عام ٢٠١٣، و٢٠,١ عام ٢٠١٤، و٢٠,٤ عام ٢٠١٥، و٢١,٧ عام ٢٠١٦، و٢٢,٢ عام ٢٠١٧).
- ١٢٧ - وتؤدي المنظمات غير الحكومية دوراً هاماً في الحياة الاجتماعية والسياسية للبلد. وثمة ٢٢ ٣٩٨ منظمة غير حكومية في كازاخستان، ويُعنى أكثر من ٥٠٠ منظمة منها بالسياسة الأسرية والجنسانية.
- ١٢٨ - وترأس النساء ٨ ٢٢٠ منظمة غير حكومية (٣٦,٧ في المائة). وهناك شبكة وطنية من المدارس الخاصة بزيادة المرأة، تضم حوالي ٧٠ منظمة غير حكومية. وتعمل "أندية النساء السياسيات" في جميع أقاليم البلد السبعة عشر.
- ١٢٩ - وبحسب التقرير العالمي عن المساواة بين الجنسين، الذي جمعه المنتدى الاقتصادي العالمي، تعدّ كازاخستان من البلدان التي تحظى فيها فرص المرأة في المجالات الاقتصادية والسياسية وغيرها بتقييم إيجابي.
- ١٣٠ - وكان ثمة اتجاه إيجابي نحو زيادة المشاركة المدنية للمرأة، وتميزت المنظمات غير الحكومية النسائية بنشاطها.
- ١٣١ - وتم التصديق على ١٢ صكاً دولياً في مجال المساواة بين الجنسين، بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وإعلان القضاء على العنف ضد المرأة، وإعلان ومنهاج عمل بيجين، وإعلان ٢٠١٥ بشأن "تحويل عالمنا: خطة أهداف التنمية المستدامة حتى عام ٢٠٣٠"، وغيرها من الصكوك.
- ١٣٢ - ويتجسد تطوير السياسة الجنسانية في كازاخستان في تنفيذ مفهوم السياسة الأسرية والجنسانية لعام ٢٠١٦ في كازاخستان حتى عام ٢٠٣٠، الذي أُعدّ على أساس الدستور، واستراتيجية كازاخستان لعام ٢٠٥٠، وخطة الأمة "١٠٠ خطوة ملموسة"، ومفهوم انضمام كازاخستان إلى الدول الثلاثين الأكثر تقدماً، واتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وأهداف التنمية المستدامة، وغيرها من المعاهدات الدولية.
- ١٣٣ - وفي عام ٢٠١٥، صدرت ٣ ٣١٨ مقالة عن موضوع "السياسة الجنسانية (ثمة ٥٨٩ مقطعاً على القنوات التلفزيونية الوطنية، و٣٦٩ مقالة في وسائل الإعلام المطبوعة الوطنية، و٧٣٠ منشوراً على الإنترنت؛ و٦٥٧ مقطعاً على القنوات التلفزيونية الإقليمية، و٧٩٦ مقالة في وسائل الإعلام المطبوعة الإقليمية، و١٧٧ مقالة على شبكة الإنترنت).
- ١٣٤ - وزاد نشاط المرأة في مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة زيادة ملحوظة على مدى السنوات الخمس الماضية. ومن بين رواد الأعمال النشيطين المسجّلين البالغ عددهم ٣٠٠ ٥٣٦ رائد في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، وصلت نسبة رائدات الأعمال إلى ٤٣,٢ في المائة. إضافة

إلى ذلك، وصلت نسبة مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة التي تقودها النساء إلى ٤٨ في المائة في مناطق مثل كوستناي وكراغاندا.

١٣٥- وعند تسجيل مشروع أعمال، تفضل معظم النساء العمل لحسابهن الخاص. وتمثل النساء نسبة ٧٩,٤ في المائة من المالكين الكازاخستانيين بالتفرد (مقابل نسبة ٤٧,٧ في المائة عام ٢٠١٤). لذا يفوق عدد رائدات الأعمال عدد رواد الأعمال في ١٢ إقليمياً وفي مدينتي نور سلطان وألماتي.

١٣٦- ومنذ عام ٢٠١٥، تلقت ١٩٢٦ امرأة قروضاً صغيرة (١١٠٢) من النساء بشأن أعمالهن لأول مرة). واستُحدثت وظائف دائمة إضافية لفائدة ٥٧٣ امرأة.

١٣٧- وفي عام ٢٠١٢، حُصص مبلغ ١٢ مليون تينغ كازاخستاني للبحث من أجل تنفيذ العنصر الجنساني تدريجياً في إطار تمويل المنح لفائدة أربع مؤسسات تعليمية عليا.

١٣٨- وفي الفترة ٢٠١٠-٢٠١٦، فاقت نسبة الفتيات ٥٠ في المائة من إجمالي عدد الطلاب في المدارس الثانوية.

١٣٩- ولتنفيذ استراتيجية المساواة بين الجنسين للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٦، تم التصديق في عام ٢٠١٢ على اتفاقيتين لمنظمة العمل الدولية هما اتفاقية حماية الأمومة واتفاقية تكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة للعمال من الجنسين: العمال ذوو المسؤوليات العائلية.

١٤٠- ويحدد مفهوم السياسة الأسرية والجنسانية حتى عام ٢٠٣٠ المؤشر المستهدف، وهو أن تصل نسبة النساء في الفروع الحكومية التنفيذية والنيابية والقضائية، إلى جانب القطاعات الحكومية والشركات على مستوى صنع القرار إلى ٢٢ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠ ثم ٢٥ في المائة بحلول عام ٢٠٢٣ ثم ٣٠ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠.

١٤١- وفي عام ٢٠١٥، أُقرت منهجية وضع نظام لمؤشرات الإحصاءات الجنسانية. وتتيح هذه المنهجية ٧٢ مؤشراً يصف الوضع الاجتماعي والاقتصادي للرجال والنساء في الجمهورية.

حماية الأشخاص ذوي الإعاقة

التوصيات ١٢٥-١ إلى ١٢٥-٨ و ١٢٥-٩٠ إلى ١٢٥-٩٢

١٤٢- تم التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بموجب قانون جمهورية كازاخستان رقم 288-V، المؤرخ ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٥.

١٤٣- وفي عام ٢٠١٣، تم تدقيق ٣٢ قانوناً تشريعياً امتثالاً لهذه الاتفاقية. واستناداً إلى النتائج، اعتمدت في عام ٢٠١٥ قانون لإدخال تعديلات على ٢٤ قانوناً تشريعياً (بما في ذلك ٣ مدونات) بشأن حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وسُدت منذئذ الثغرات القانونية في مجالات تهيئة بيئة خالية من العقبات لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة، وضمان استفادتهم من الخدمات في نظام الرعاية الصحية والتعليم والنقل وتوفير المعلومات وحماية حقوق المواطنين وحرياتهم.

١٤٤- وفي عام ٢٠١٥، اعتمدت قوانين لحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وقضايا الهجرة والعمالة، بهدف تحسين نوعية حياة الأشخاص ذوي الإعاقة.

١٤٥- وأُنجزَ العمل في مجال الضمان الاجتماعي وإتاحة فرص متكافئة للمشاركة في المجتمع لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة وفقاً لخطة التدابير الرامية إلى ضمان الحقوق وتحسين نوعية حياة الأشخاص ذوي الإعاقة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٨ (المشار إليها فيما يلي بالخطة) (يعيش في الجمهورية ٦٧٠.٠٠٠ شخص من ذوي الإعاقة، من بينهم ٤١٦.٠٠٠ شخص قادر على العمل، و ٨٤.٠٠٠ طفل دون سن ١٨ عاماً).

١٤٦- وفي عام ٢٠١٧، وُسعت قائمة الوسائل التقنية لإعادة تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة، وتم زيادة الحيز الزمني لتوفير متخصصي خدمات لغة الإشارة لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقات السمعية من ٣٠ إلى ٦٠ ساعة في السنة، وبالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة الذين تزيد أعمارهم عن ١٨ عاماً العمر الحاملين لجهاز القوقعة المزروعة، قُدمت خدمات لاستبدال أجهزة معالجة الكلام لأول مرة.

١٤٧- وفي عام ٢٠١٨، أُتيح استحقاق جديد للأشخاص الذين يرعون الكبار من ذوي الإعاقة من الدرجة الأولى (ذوو الإعاقة منذ الطفولة) (يمثل ذلك مساعدة نقدية إضافية لفائدة ١٤.٠٠٠ أسرة). وتُمنح الإعانة مدى الحياة، مما يوفر رعاية جيدة للأشخاص الذين يحتاجون إلى مساعدة دائمة.

١٤٨- وطُورت صيغة جديدة لاجتياز الفحص الطبي والاجتماعي ويجري اختبارها في إطار تجريبي. وتلغي هذه الصيغة الجديدة الحاجة إلى إيداع الطلبات خطوة بخطوة لدى المؤسسات على أساس منح الأولوية للأسببية والتعامل مباشرة مع الأشخاص. وبدلاً من ذلك، يُقدّم فحص بصفة غيابية بناءً على البيانات الطبية للمريض.

١٤٩- وفي عام ٢٠١٨، أُطلقت تجربة لتحديث نظام الفحص الطبي والاجتماعي في أربعة أقاليم (كرغاندا وأكمولا وكوستناي وغرب كازاخستان). وسيُنفذ الانتقال الشامل في عام ٢٠١٩.

١٥٠- وتُمنح الإعانات الحكومية المكفولة لذوي الإعاقة واستحقاقات العجز الاجتماعي من صندوق الضمان الاجتماعي الحكومي دون أن يحتاج المستفيد إلى تقديم طلب، كما توفّر مرافق وخدمات إعادة التأهيل.

١٥١- واعتباراً من ١ تموز/يوليو ٢٠١٨، اعتُمدت ٣١.٥٠٠ قطعة باعتبارها تتيح للأشخاص ذوي الإعاقة إمكانية الوصول إلى المرافق والخدمات في مجالات الحياة الرئيسية، ويجري تكييف ٢١.١٠٠ قطعة منها، فيما انتهى تكييف ١٨.٢٠٠ قطعة.

١٥٢- وأعدّ مشروع خارطة طريق لضمان إتاحة نظام التعليم والتدريب المهني للأشخاص ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة. وتبلغ نسبة مؤسسات التعليم والتدريب المهني التي هيأت للطلاب ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة ظروفاً متكافئة وأتاحت لهم إمكانية الاستفادة من دون عقبات ٢٧ في المائة (كان مقرراً تحقيق نسبة ٣٠ في المائة عام ٢٠١٨). وأُجريت تغييرات على ١١ قانوناً تنظيمياً وتشريعياً، بما يتيح للأشخاص ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة تعلم مهنة من المهن.

١٥٣- وفي عام ٢٠١٦، صدقت كازاخستان على اتفاقية مناهضة التمييز في التعليم واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ويجري توفير التدريب الجيد على جميع مستويات التعليم

الكازاخستاني. وقد تحقق ذلك بفضل الدعم الموجه إلى جميع المبادرات التعليمية والعلمية على الصعيد الحكومي والقطاعين العام والخاص.

١٥٤- وفي الفترة من ٤ إلى ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، قامت المقررة الخاص للأمم المتحدة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ك. ديفانداس أغيلار، بزيارة إلى كازاخستان. وزارت العديد من المؤسسات والمنظمات، بما في ذلك إدارة لجنة العمل والحماية الاجتماعية والهجرة في مدينة نور سلطان، ومراكز الخدمات الاجتماعية والصحة العقلية، والمدارس ذات التعليم الشامل للجميع. وعُقد اجتماع نهائي مع ممثلي السلطات الحكومية، حيث قدمت ك. ديفانداس أغيلار استنتاجات وتوصيات أولية.

١٥٥- وفي الوقت نفسه، نظّمت البعثة الدائمة لجمهورية كازاخستان في جنيف في اليوم نفسه، على هامش الدورة السابعة والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، حدثاً جانبياً مع المقررة الخاص لعرض تجربة كازاخستان في مجال أعمال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

١٥٦- ووفقاً لتقرير ك. ديفانداس أغيلار لعام ٢٠١٨ المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، فإن الخبرة العملية لسلطة التنسيق الكازاخستانية، المنصوص عليها في المادة ٣٣(١) من اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، هي من أنجح الخبرات ويمكن أن تصبح مثلاً تحتذي به الدول الأخرى.

الحق في الضمان الاجتماعي

التوصيات ١٢٥-٩ و ١٢٥-٢٧ و ١٢٥-٣٠ و ١٢٥-٤١ و ١٢٥-٥٧ و ١٢٥-٨٠ إلى ١٢٥-٩٠

١٥٧- تؤيد كازاخستان التوصية بالتصديق على البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وثمة إجراء على صعيد الدولة لإجازة إدخاله حيز التنفيذ.

١٥٨- وتنص التشريعات على تقديم مساعدة حكومية في التوظيف، بما في ذلك تحديد حصص لتوظيف فئات معينة من المواطنين.

١٥٩- ووفقاً لقانون التوظيف لعام ٢٠١٦ (المشار إليه فيما يلي باسم القانون)، توفر الدولة تدابير لمساعدة المواطنين في العثور على عمل. وطبقاً للقانون، تضمن السلطات التنفيذية المحلية تنفيذ سياسات العمل الحكومية من خلال تحديد حصة من الوظائف للأشخاص ذوي الإعاقة بنسبة تتراوح بين ٢ و ٤ في المائة، باستثناء وظائف العمل الشاقة والوظائف المنطوية على ظروف عمل خطيرة.

١٦٠- واعتمد برنامج لتطوير العمالة المنتجة وزيادة الأعمال الجماعية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ (يشار إليه فيما يلي بالبرنامج) ليحل محل خارطة طريق العمالة لعام ٢٠٢٠.

- ١٦١ - ويهدف البرنامج إلى إنشاء نظام فعال لتعلم مهنة مطلوبة في سوق العمل، وتنمية روح المبادرة الجماعية، واستحداث نموذج فعال للوساطة العمالية، بما في ذلك دعم الفئات الضعيفة اجتماعياً.
- ١٦٢ - واعتباراً من ١ آذار/مارس ٢٠١٨، بلغ عدد الأشخاص المتقدمين للبرنامج ٦٠٠ ٨٩ شخص، من بينهم ٧٢ ٣٠٠ مقبول في البرنامج.
- ١٦٣ - ومن بين الأشخاص المشاركين في البرنامج، كان ٥٠ ٢٠٠ شخص عاطلين عن العمل (٥٦ في المائة)، و ١ ٨٠٠ مواطن يعملون لحسابهم الخاص (٢ في المائة).
- ١٦٤ - وأتيحت فرص عمل لأكثر من ٦٥ ٨٠٠ شخص.
- ١٦٥ - وأدخل التعليم التقني والمهني المجاني في الكليات التقنية / المجتمعية لفترة تصل إلى سنتين ونصف بعد التخرج للشباب الذين لم يقدموا طلبات للالتحاق بمؤسسات التعليم العالي أو لم تُقبل طلباتهم.
- ١٦٦ - واعتباراً من ١ آذار/مارس ٢٠١٨، تسجل ٣ ٩٢١ شخصاً في برامج التعليم المهني القصيرة الأجل، بمن فيهم ١ ٤٢٢ شاباً، و ٢٢٠ شخصاً من فئة ذوي الدخل المنخفض، وبتيم واحد، و ٧٦ من ذوي الإعاقة.
- ١٦٧ - ووسعت أدوات القروض الصغيرة في الأرياف والمدن على حد سواء.
- ١٦٨ - وفي إطار برنامج تطوير العمالة المنتجة وريادة الأعمال الجماعية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١، تُقدّم قروض صغيرة بقيمة تصل إلى ٨ آلاف وحدة من مؤشر الحساب الشهري (أي ما يعادل ١٩ مليون تينغ) بمعدل فائدة إجمالي لا يتجاوز ٦ في المائة في المدن وبلدات الصناعة الواحدة من خلال صندوق دامو، وفي المناطق الريفية من خلال مؤسسة الائتمان الزراعي وصندوق الدعم المالي للزراعة.
- ١٦٩ - وفي عام ٢٠١٨، أُصدر ١٠٧٩ قرضاً من القروض الصغيرة بقيمة ١١,٤ بليون تينغ. ويهدف البرنامج الموحد لدعم الأعمال وتطويرها "خارطة طريق الأعمال لعام ٢٠٢٠" إلى ضمان نمو مستدام ومتوازن لريادة الأعمال على الصعيد الإقليمي، والحفاظ على الوظائف القائمة واستحداث وظائف دائمة جديدة.
- ١٧٠ - وتُتخذ في إطار البرنامج الموحد تدابير دعم حكومية لفائدة المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- ١٧١ - وفي إطار هذا البرنامج، وُظف ٧ ٨٠٠ شاب و ٤ ٤٠٠ شخص من ذوي الدخل المنخفض و ٣٤٨ من ذوي الإعاقة وبتيمان: شملت الوظائف الاجتماعية ٢ ٧٠٠ شاب، و ١ ٢٠٠ مواطن من ذوي الدخل المنخفض، و ٤٨٨ شخصاً من ذوي الإعاقة و ٣ أيتام؛ وشملت ممارسة الشباب ٧ ٢٠٠ شاب، و ٧٤ شخصاً من ذوي الدخل المنخفض، و ١١٠ أشخاص من ذوي الإعاقة، وبتيمياً واحداً؛ وشملت الأشغال العامة ٥ ٦٠٠ شاب، و ٢ ٥٠٠ شخصاً من ذوي الدخل المنخفض، و ١ ٣٠٠ من ذوي الإعاقة، و ٣ أيتام.
- ١٧٢ - وبموجب الخطط الشاملة لتشجيع العمالة في الأقاليم، وُظف ٢٧٣ ٠٠٠ شخص؛ كما وُظف ١ ٦٠ ٠٠٠ شخص إضافي بفضل تبادل العمل الإلكتروني.

- ١٧٣ - ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، نُقِّح هيكل الحد الأدنى لتكلفة المعيشة للمرة الأولى منذ ١٢ عاماً. وارتفعت نسبة المواد غير الغذائية من ٤٠ إلى ٤٥ في المائة، وانخفضت نسبة المواد ذات الصلة بالأغذية إلى ٥٥ في المائة، مما يعكس الديناميات الحالية للاستهلاك العام.
- ١٧٤ - ونتيجة لذلك، ارتفعت جميع الإعانات الاجتماعية إلى ١٦ في المائة. وقد أثر ذلك في دخل أكثر من ٣ ملايين كازاخستاني.
- ١٧٥ - وفي عام ٢٠١٨، نُفذت صيغة جديدة لتقديم المساعدة الاجتماعية المحددة الهدف تنفيذاً كاملاً.
- ١٧٦ - ويُمنح المواطنون ذوو الإعاقة المساعدة الاجتماعية المحددة الهدف تلقائياً. أما أفراد الأسرة الأصحاء، فإن المساعدة المالية تُقدَّم إليهم رهناً بمشاركتهم في التدابير الرامية إلى تشجيع العمالة.
- ١٧٧ - واعتباراً من ١ آب/أغسطس ٢٠١٨، أُنحِت تدابير لتشجيع العمالة (بتوظيف ٣١ ٨٠٠ شخص في وظائف دائمة) لفائدة ٦٤ في المائة من المستفيدين من المساعدة الاجتماعية المحددة الهدف القادرين على العمل (٧٠ ٠٠٠ شخص).
- ١٧٨ - وأُتيح لأكثر من ٣٢ ٠٠٠ أسرة من ذوي الدخل المنخفض الفرصة لتحسين مستواها المعيشي، وقامت قرابة ٢ ٢٠٠ أسرة بتنظيم أو توسيع نطاق أنشطتها الفردية في مجال الأعمال التجارية باستخدام الأموال المتلقاة.
- ١٧٩ - وبالإضافة إلى المساعدة الاجتماعية المحددة الهدف، يُقدَّم ١٤ نوعاً آخر من المساعدة الاجتماعية من أجل توفير الدعم الاجتماعي للأشخاص ذوي الدخل المنخفض في الأقاليم.
- ١٨٠ - وتُقسَّم المساعدة المقدمة إلى مبالغ مقطوعة ومدفوعات دورية ومصروفات مقترنة بالإجازات وتُدفع لقدامى المحاربين في الحرب العالمية الثانية أو قدامى المحاربين ذوي الإعاقة، والمتقاعدين، والأشخاص ذوي الإعاقة، والمواطنين ذوي الدخل المنخفض.
- ١٨١ - ويجري إدخال تغييرات على أنواع المساعدة المقدمة لزيادة دعم الأسر المنخفضة الدخل.
- ١٨٢ - وتم تحديث استحقاقات المعاشات التقاعدية، وترتبط المدفوعات مباشرة بطول الخبرة المهنية.
- ١٨٣ - ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، زاد حجم المعاشات التقاعدية المشتركة بنسبة ٨ في المائة، وبلغت نسبة الزيادة في استحقاقات المعاشات التقاعدية الأساسية ٦ في المائة. ومنذ تموز/يوليو ٢٠١٨، ارتفع متوسط المعاش الأساسي بنسبة إضافية بلغت ٦٨ في المائة. ويرجع ذلك إلى تغيير في منهجية حساب استحقاق المعاش التقاعدي الأساسي الذي بات يُحسب على أساس طول مدة الخدمة من ٥٤ إلى ١٠٠ في المائة من الحد الأدنى لتكلفة المعيشة.
- ١٨٤ - ووفقاً للخطاب الذي ألقاه الرئيس في عام ٢٠١٨ بشأن "فرص التنمية الجديدة في عصر الثورة الصناعية الرابعة" لتحسين العلاقة بين طول الخبرة المهنية ومقدار الإعانات الاجتماعية، أُعدَّ مشروع قانون جديد بشأن الضمان الاجتماعي الإلزامي.

- ١٨٥ - وينص مشروع القانون على تنقيح معايير الأهلية للحصول على الإعانات الاجتماعية، بمراعاة توصيات الخبراء الدوليين.
- ١٨٦ - وتكفل الحماية الشاملة للأمومة والطفولة، والحفاظ على صحة النساء الحوامل والمرضعات وتعزيزها، من خلال نظام متعدد المستويات للمساعدة الاجتماعية والتأمين الاجتماعي.
- ١٨٧ - ومنذ عام ٢٠١٨، زُفعت قيمة جميع الإعانات الاجتماعية الحكومية لفائدة الأسر التي لديها أطفال بنسبة ٦ في المائة. وتبلغ الآن قيمة إعانة الولادة ١٢١ ٠٠٠ تينغ.
- ١٨٨ - ويبلغ حالياً متوسط الإعانة الاجتماعية المقدمة للمرأة العاملة عن الحمل والولادة ٣٩١ ٠٠٠ تينغ؛ ويتراوح المبلغ المدفوع شهرياً لرعاية طفل حتى عمر سنة واحدة ما بين ١٧ ٠٠٠ و ٣٢ ٠٠٠ تينغ.
- ١٨٩ - وتؤخذ مدة رعاية الطفل حتى سن ثلاث سنوات في الحسبان على أساس طول الخبرة المهنية عند حساب استحقاقات المعاش التقاعدي، وتُدفع اشتراكات المعاش التقاعدي الإلزامية للنساء خلال فترة رعاية الطفل حتى سنة واحدة.
- ١٩٠ - وبلغت تكاليف المساعدة المتعلقة بالأمومة والطفولة لعام ٢٠١٨ مبلغ ٢٧٥ بليون تينغ، أي أنها سجلت ارتفاعاً بنسبة ١٢ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٧.
- ١٩١ - وتعمل مراكز الإسكان المؤقت للعائدين إلى الوطن على توفير أماكن إقامة مؤقتة لهم ولأسرهم.
- ١٩٢ - ويجفز برنامج تطوير العمالة المنتجة وريادة الأعمال الجماعية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ التنقل الإقليمي لموارد العمل عن طريق تيسير إعادة التوطين على أساس طوعي.
- ١٩٣ - وتضمن كازاخستان التعليم الثانوي الإلزامي المجاني. وطبقاً لقانون التعليم، فإن المبادئ الأساسية للسياسة الحكومية في مجال التعليم هي حقوق متساوية للجميع في الحصول على تعليم جيد، وإعطاء الأولوية لتطوير نظام التعليم، وإتاحة إمكانية الاستفادة من التعليم لجميع المستويات الاجتماعية مع مراعاة التنمية الفكرية والخصائص النفسية الفسيولوجية والفردية لكل شخص.
- ١٩٤ - وتقع المسؤولية المباشرة عن تنظيم التحاق الأطفال في سن الدراسة بالمدارس على عاتق السلطات التنفيذية المحلية.
- ١٩٥ - وفي عام ٢٠١٧، أتاحت ٤١٤ ٧ مدرسة للتعليم العام (٩٥ في المائة عامة و ٥ في المائة خاصة) الحق في التعليم الثانوي الإلزامي حيث التحق بها ٣٠٥٠٧٠٠ طفل.
- ١٩٦ - ويُكفّل حق كل مواطن في الحصول على التعليم قبل المدرسي والتعليم المدرسي الجيد، إلى جانب فرصة اكتساب مهارات مهنية جديدة في الكلية والجامعة، وتطوير الكفاءات البحثية والإبداعية.
- ١٩٧ - وبلغ متوسط درجة تلاميذ المدارس في كازاخستان بحسب الدراسة الدولية لجودة القراءة وفهم النص التابعة لدراسة التقدم الدولي في مجال محو الأمية لعام ٢٠١٦ ما مجموعه ٥٣٦ نقطة.

وتحتل كازاخستان الرتبة ٢٧ من أصل ٥٠ بلداً. والنتيجة قريبة مما سجله أقرانهم في كل من ألمانيا (٥٣٧ نقطة) وجمهورية سلوفاكيا (٥٣٥ نقطة).

١٩٨- واحتلت كازاخستان الرتبة ٢٩ من بين ٦٣ بلداً، بارتفاع بلغ ٦ نقاط مقارنة بعام ٢٠١٧، في تصنيف التنافسية العالمية الخاص بالعامل الفرعي للتعليم والصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية في عام ٢٠١٧.

١٩٩- وفي عام ٢٠١٨، شاركت كازاخستان إلى جانب ٨٠ دولة في برنامج التقييم الدولي للطلبة في نسق جديد على الحاسوب. وشارك في الدراسة نحو ١٧ ٠٠٠ طالب و٥٩٧ من مديري المدارس (٧٠ في المائة إلكترونياً و٣٠ في المائة تحت إشراف منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على البوابة الإلكترونية). وستُنشر النتائج في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩.

٢٠٠- ومنذ عام ٢٠١٧، أُنجز مشروع "التعليم المهني المجاني للجميع". ويدرس ٤٧٩ ١٤ طالباً في إطار مشروع سيربين (٢٢٧٦ طالباً في الكليات و١٢٢٠٣ طلاب في الجامعات).

٢٠١- ويرمي البرنامج الحكومي لتطوير التعليم والعلوم للفترة ٢٠١٦-٢٠١٩ إلى زيادة القدرة التنافسية للتعليم والعلوم، وتطوير رأس المال البشري لتحقيق نمو اقتصادي مستدام، أي ضمان المساواة في الحصول على تعليم ثانوي وعال ممتاز، وحماية حقوق الأطفال ومصالحهم المشروعة، وتنشئة مواطنين ناجحين فكرياً وجسدياً وراقين روحياً، وما إلى ذلك. وفي مجال التعليم قبل المدرسي، بلغت نسبة تغطية التعليم قبل المدرسي للأطفال من ٣ إلى ٦ سنوات ٩٣,١ في المائة. والتحققت نسبة ٤٣ في المائة من الأطفال بمحتوى تعليمي محدث (مقارنة بنسبة ١٢,٦ في المائة في عام ٢٠١٦). ودُرب حوالي ١٥٠ ألف معلم (١٤٩ ٧٤ في عام ٢٠١٦ و٥٥٨ ٧٤٤ في عام ٢٠١٧) وفقاً للمناهج المحدثة.

٢٠٢- وفي العام الدراسي ٢٠١٨-٢٠١٩، كان هناك ٦٦ ٣٨٩ مقعداً (٨٩٤ ٥٠ مقعداً في مرحلة ما قبل التخرج، و١٣ ٢٢٠ مقعداً في مرحلة الماجستير، و٢ ٢٧٥ مقعداً في مرحلة الدكتوراه).

٢٠٣- وشاركت ٣٨٣ منظمة و٢٢ ٠٨١ شخصاً في برامج البحث والتطوير. وأُنجزت مشاريع البحوث للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠ في إطار سبع أولويات لتطوير العلوم.

٢٠٤- وفي الفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، أُنجز ١ ٠٩٦ مشروعاً لتمويل المنح البحثية و٩٢ مشروعاً لتمويل برامج العلوم المستهدفة.

٢٠٥- وتشدد كازاخستان على تعليم اللغة الإنكليزية.

٢٠٦- وتقدم كازاخستان الدعم غير المالي:

- حضر ١٧ ٩٨٥ طالباً (١٦٤٣٠٠ طالباً منذ بدء التنفيذ) دورات تدريبية في كلية إدارة الأعمال، وشارك ٤٢٤ رئيساً من رؤساء الشركات في التدريب على الإدارة العليا للشركات الصغيرة والمتوسطة (٢ ٩٤٩ رئيساً منذ بدء التنفيذ)، ودُرب ٥٣٦ شخصاً في إطار مشروع علاقات الأعمال (٤ ٤٣٥ شخصاً منذ بدء التنفيذ)، وأجرى ٤٦٩ شخصاً دورات تدريبية داخلية في مؤسسات متخصصة بالخارج في الولايات المتحدة وألمانيا.

• قُدمت أكثر من ١٢٧ ٥٠٠ استشارة (١٧٠٠ ٩٧٢ منذ بدء التنفيذ) حول برامج دعم مؤسسات الأعمال الممولة من الدولة في مراكز دعم رواد الأعمال؛ وتلقى ٣٧٦ ٥٥ عميلاً (٤٩٢ ٠٥٥ منذ بدء التنفيذ) خدمات من برامج دعم مؤسسات الأعمال الممولة من الدولة؛ وقُدمت ٣٩٧٢٠ خدمة (٤٢٤ ٢٢٣ منذ بدء التنفيذ) لفائدة ٦٩٢ ٥٣ (١٩٩ ٤١٨ منذ بدء التنفيذ) رائداً من رواد الأعمال.

٢٠٧- وتنص الخطوة الثمانون من ”الخطوات الملموسة المائة في إطار خطة الأمة“ على توفير الرعاية الأولية باعتبارها العنصر الرئيسي في الرعاية الصحية الوطنية للوقاية من الأمراض ومكافحتها مبكراً. ويتواصل العمل من أجل تحسين الرعاية الصحية الأولية في إطار البرنامج الحكومي ”Densauylk“ للفترة ٢٠١٦-٢٠١٩.

٢٠٨- وتوجد في كازاخستان ٥٢٥ جهة تقدم خدمات الرعاية الصحية الأولية، وتبلغ نسبة المؤسسات الخاصة منها ٢٩ في المائة. وثمة ١١٠١٣ مرفقاً في مؤسسات الرعاية الأولية، وتفوق نسبة عيادات الأطباء العامين (٧٢٦٧) ٦٥ في المائة، أما مرافق طب الأطفال (٢٠٥٨) فتبلغ نسبتها ١٨ في المائة. وعلى مدى العامين الماضيين، فتح ١٧١ ٢ مرفقاً أبوابه (مقارنة بـ ١٠٥٤ مرفقاً في عام ٢٠١٨).

٢٠٩- وفي عام ٢٠١٨، لوحظ انخفاض بنسبة ٨,٧ في المائة في حالات الإصابة بالسل وانخفاض في الوفيات بنسبة ٢٠ في المائة.

٢١٠- ويُعدّ هذا التحسن في منحي وبائيات السل الأعلى في البلد حتى الآن (بناءً على تقييم بعثة منظمة الصحة العالمية لعام ٢٠١٨).

٢١١- وتبلغ نسبة تحصين المواليد الجدد ضد مرض السل ٩٥ في المائة.

٢١٢- وللكشف المبكر عن مرض السل، تُستخدم أساليب تشخيص حديثة تتماشى مع المعايير الدولية.

٢١٣- وفي جميع المختبرات البكتريولوجية المعنية بالسل، أُدخلت تقنيات مختبرية مبتكرة جديدة للوراثة الجزيئية من أجل تسريع تشخيص مرض السل (خلال ساعتين).

٢١٤- وفي عام ٢٠١٨، طُرح أسلوب مبتكر لرصد العلاج ألا وهو العلاج بواسطة الفيديو باستخدام الهواتف الذكية. ونظمت ١٢ منظمة غير حكومية، لأول مرة في ٨ أقاليم، العمل لفائدة أفراد الفئات الأشد عرضة للإصابة، وذلك باستخدام منح من الصندوق العالمي للمساعدة في البحث عن خارقي نظام العلاج، وإجراء جلسات إعلامية حول الوقاية والالتزام بالعلاج، ومرافقة المرضى في الخضوع لإجراءات التشخيص.

٢١٥- ورُتبت جميع مراكز العلاج والوقاية من السل وفقاً لترتيب مركزي عمودي، ونُقلت جميع عيادات السل (مكاتب السل) أفقياً إلى ولاية شبكة الرعاية الصحية الأولية، مما يعزز دور شبكة الرعاية الصحية الأولية ومسؤوليتها في الحد من حالات الإصابة بالسل. ويعد تعزيز نظام الوقاية من العدوى مهمة من المهام ذات الأولوية للبرنامج والسياسة الوطنيين اللذين يرومان التقليل إلى أدنى حد من انتشار مرض السل بين السكان.

٢١٦- وتمت الموافقة على خارطة طريق لتحسين الصحة الإنجابية تشمل برامج تثقيفية تستند إلى توصيات منظمة الصحة العالمية، بما في ذلك دورة تدريبية وكتيبات، ومبادئ توجيهية لتعليم النظافة الشخصية والتربية الجنسية للفتيات والفتيان، فضلاً عن التثقيف بخصوص الأمراض المنقولة جنسياً وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٢١٧- وفي إطار تنفيذ برنامج دينسوليك الحكومي للنهوض بالرعاية الصحية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٩، يعمل حالياً ٩٦ مركزاً لصحة الشباب على تزويد المراهقين والشباب بخدمات طبية ونفسية اجتماعية شاملة، بما في ذلك خدمات الصحة الإنجابية.

٢١٨- وتسعى مراكز الشباب إلى تقديم المشورة الأسرية، والتقليل من عدد حالات الإجهاض، وحماية الصحة الإنجابية للشباب، وتثقيفهم بشأن الوقاية من الحمل غير المرغوب فيه والإجهاض.

٢١٩- ومنذ عام ٢٠١١، أضيفت إلى احتياجات التوظيف الخاصة بمؤسسات الرعاية الصحية الأولية وظائف من فئتي الأخصائي الاجتماعي وأخصائي علم النفس للعمل مع الأسر التي تعيش في ظروف حياتية صعبة. ويوجد في الوقت الحالي ٤٢٦٨ من المرين الاجتماعيين و٨٣٦٢ من أخصائي علم النفس.

٢٢٠- وأنشئت مراكز لصحة الأسرة، وعيادات صديقة للشباب، ومراكز لصحة الشباب، ومراكز للصحة الوقائية لزيادة الوعي بأهمية الصحة الأسرية والصحة الإنجابية في المجتمع الحديث، وللفت انتباه الجمهور إلى قضايا الشباب والأسر الوحيدة الوالد.

٢٢١- ويجري العمل على توسيع نطاق المواضيع التعليمية المتعلقة بالصحة الإنجابية في مناهج المدارس الابتدائية.

٢٢٢- وتُتخذ تدابير لتنفيذ برنامج معالجة الأمراض المزمنة، وهو نظام رصد دينامي للمرضى الذين يعانون من أمراض مزمنة بما في ذلك إشراكهم على نحو فعال في المعالجة الذاتية.

٢٢٣- وشهدت التشريعات التي تنظم استقطاب القوى العاملة الأجنبية إلى كازاخستان تغييرات جذرية نحو تحرير نظام هجرة اليد العاملة.

٢٢٤- ونُقح نظام إصدار تصاريح العمل.

٢٢٥- وفي عام ٢٠١٧، ألغيت متطلبات إجراء إصدار التصاريح وأدخل نظام جديد لإصدار التصاريح المدفوعة، ويقوم صاحب العمل بموجبه بدفع رسم ضريبي من أجل إصدار تصريح عمل.

٢٢٦- وقُصت فترات الانتظار قبل الإصدار (سبعة أيام عمل).

٢٢٧- وحُسنت إجراءات تنفيذ عمليات النقل داخل الشركات. وتمت مواءمة التشريعات مع معايير منظمة التجارة العالمية.

٢٢٨- ومنذ عام ٢٠١٧، نُفذ نظام لاستقطاب المتقدمين للوظائف من الأجانب المستقلين المهرة.

٢٢٩- وفي إطار عمليات النقل داخل الشركات، بُسّطت متطلبات تشكيل طواقم الموظفين المحليين بنسبة ٥٠:٥٠ للمديرين والمتخصصين تبعاً، وأزيلت تلك المتطلبات على نحو كامل بالنسبة للمديرين التنفيذيين.

٢٣٠- ولا يُشترط على المهاجرين الوافدين لغرض مزاولة أنشطة زيادة الأعمال استصدار تصاريح عمل.

٢٣١- وسعيًا إلى تنفيذ مفهوم سياسة الهجرة، أُتخذت في عام ٢٠١٨ تدابير لتحسين نظام تقنين عمليات الهجرة، وصُممت آليات معينة لاستقطاب العمالة الأجنبية المطلوبة.

حقوق الأقليات القومية

التوصيات ١٢٥-٣١ و ١٢٥-٣٤ و ١٢٥-٣٧ و ١٢٥-٧٧ و ١٢٥-٩٣ و ١٢٥-٩٤

٢٣٢- يكفل الدستور المساواة في الحقوق والحريات للأشخاص والمواطنين، بصرف النظر عن الانتماء العرقي أو الإثني أو الديني أو غيرها من الانتماءات.

٢٣٣- وتحدد مبادئ الوحدة الوطنية محتوى جميع استراتيجيات التنمية الاجتماعية ومفاهيمها وبرامجها، وتلك المبادئ هي كالاتي: "بلد واحد - قدر واحد"؛ "الاختلاف في الأصول والمساواة في الفرص"؛ "الوحدة في التنوع"؛ "تنمية الروح الوطنية".

٢٣٤- وأنشئ مجلس شعب كازاخستان.

٢٣٥- وتهدف أنشطة المجلس إلى تكوين مجتمع متكامل يشارك فيه ممثلو المجموعات الإثنية كافة في الحياة الاجتماعية - السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأمة.

٢٣٦- ويكفل المجلس تمثيل مصالح المجموعات الإثنية على جميع مستويات النظام السياسي في البلد. ويرأس المجلس رئيسُ الجمهورية، وهو من يكفل احترام حقوق الأشخاص والمواطنين وحرّياتهم.

٢٣٧- والغرض من المجلس هو المشاركة المدنية. ويهيمن على تشكيله ممثلو القطاع العام، لا سيما الرابطة الإثنية الثقافية.

٢٣٨- ويتعاون المجلس مع ١١٥٥ رابطة إثنية ثقافية (٢٩ منها وطنية). ودعمًا لأنشطتها، تعمل ٤٠ داراً مفتوحة كمراكز للموارد الثقافية والمنهجية.

٢٣٩- ويتيح اندماج المجلس في السلطة الحكومية ونظام المجتمع المدني صياغة الطلبات العامة وبثها في الوقت المناسب، لتيسير تصويب السياسات الإثنية، وتقديم استجابة مرنة وفورية من السلطات الحكومية لجميع التغيرات والاتجاهات.

٢٤٠- ويمثل الدعم في مجال الحفاظ على التقاليد واللغات والثقافة وتطويرها أولوية من أولويات السياسة الحكومية.

٢٤١- وتشجع كازاخستان دراسة لغات الأقليات الإثنية وتطويرها. وثمة حالياً ١٩٠ مدرسة تعمل يوم الأحد، حيث تدرس تقاليد وعادات ولغات ٢٦ مجموعة إثنية.

- ٢٤٢- ويصدر ٥٢ منشوراً مطبوعاً بخمس عشرة لغة تحت إشراف رابطات إثنية ثقافية. وثمة أربع محطات للبث التلفزيوني بإحدى عشرة لغة.
- ٢٤٣- وبالإضافة إلى المسارح الكازاخية والروسية، تعمل أربعة مسارح وطنية بنجاح في كازاخستان، هي: المسرح الأوزبكي والمسرح الكوري والمسرح الألماني، ناهيك عن المسرح اليوغوري الوحيد في العالم. وفي عام ٢٠١٦، مُنح كل من المسرح اليوغوري والكوري والألماني مركزاً أكاديمياً.
- ٢٤٤- ويجري تنفيذ التعليم بثلاث لغات، بالتزامن مع تهيئة الظروف لدراسة لغات الأقليات وتطويرها، بما يتوافق مع توصيات ليوبليانا التي تشجع على تعدد اللغات كعنصر من عناصر الاندماج.
- ٢٤٥- وتُتخذ تدابير لزيادة التحاق أطفال أسر الأقليات الإثنية بالمدارس إلى أقصى حد، وتهيئة الظروف لتمكين الأطفال من التعلم بلغتهم الأم.
- ٢٤٦- وتضطلع الأمانات الإقليمية لمجلس الشعب الكازاخستاني بعمل منتظم لمواءمة العلاقات بين المجموعات الإثنية، وتطوير اللغات الأصلية، وترويج العادات والتقاليد الوطنية والحفاظ عليها وفقاً للخطة الإقليمية، بوجود ٨٦ رابطة إثنية ثقافية (٢٤ رابطة إقليمية).
- ٢٤٧- وفي كازاخستان، يتعايش ويتفاعل بسلاّم أفراد يمثلون أكثر من ٦٩٣ ٣ كياناً دينياً و١٨ ديانة، بما في ذلك طوائف المورمون وهاري كريشنا والمعونيين والبهايين وغيرهم.
- ٢٤٨- وبمبادرة من الرئيس، يُعقد مؤتمر زعماء الأديان العالمية والتقليدية كل ثلاث سنوات في العاصمة. ويشارك زعماء أكبر الديانات في العالم، إلى جانب سياسيين معروفين وممثلين عن منظمات دولية في منتديات بين الأديان.
- ٢٤٩- وترمي السياسة الحكومية لكازاخستان إلى الحفاظ على الوثام بين الأديان وتعزيزه واحترام حقوق الإنسان وحرية الدين، ويتجسد ذلك من خلال المبادرة الكازاخستانية الدولية لعقد مؤتمر زعماء الأديان العالمية والتقليدية.
- ٢٥٠- وفي يومي ١٠ و١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، عُقد المؤتمر السادس "للزعماء الدينيين من أجل عالم آمن" في مدينة نور سلطان واستقبل ٨٢ وفداً من ٤٦ بلداً، مثلت جميع الأديان العالمية والتقليدية، وشخصيات سياسية بارزة، وقادة منظمات دولية طيبة السمعة.
- ٢٥١- واعتمد هذا العام قرار بإنشاء شركة مساهمة غير ربحية باسم "مركز ن. نزارباييف للارتقاء بالحوار بين الأديان والحضارات".

مكافحة الاتجار بالبشر

التوصيات ١٢٥-٦٢ إلى ١٢٥-٦٨

- ٢٥٢- كازاخستان طرف في الاتفاقيات الدولية الرئيسية المتعلقة بمكافحة الاتجار بالبشر: اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بالرق، واتفاقية الأمم المتحدة لقمع الاتجار بالأشخاص واستغلال بغاء الغير؛ وبروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

- ٢٥٣- وُقعت اتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف مع بلدان مجاورة وأجنبية.
- ٢٥٤- وينص قانون العقوبات على معاقبة مرتكبي الجرائم المتعلقة بالاتجار بالأشخاص.
- ٢٥٥- واعتمدت على مراحل خمس خطط حكومية لمنع ومكافحة الجريمة المتعلقة بالاتجار بالبشر (للفترات ٢٠٠٤-٢٠٠٥ و ٢٠٠٦-٢٠٠٨ و ٢٠٠٩-٢٠١١ و ٢٠١٢-٢٠١٤ و ٢٠١٥-٢٠١٧).
- ٢٥٦- ويجري حالياً تنفيذ خطة عمل الحكومة لمنع الجرائم المتعلقة بالاتجار بالبشر ومكافحتها للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠.
- ٢٥٧- ويجري حالياً تنفيذ برنامج التعاون بين الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨ في إطار مكافحة الاتجار بالبشر والبرنامج المشترك بين الدول الخاص بالتدابير المشتركة لمكافحة الجريمة للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٣.
- ٢٥٨- وثمة لجنة مشتركة بين الإدارات تهدف إلى مكافحة عمليات التصدير والاستيراد والاتجار بالأشخاص غير المشروعة بمشاركة ممثلين عن ١٤ وكالة حكومية ومنظمتين دوليتين و ٥ منظمات غير حكومية.
- ٢٥٩- وتتمثل الأشكال الرئيسية للاتجار بالبشر في كازاخستان في الاتجار بالبشر لغرض الاستغلال الجنسي؛ والعمل القسري، والاتجار بالأطفال حديثي الولادة (الأطفال) لغرض التبني. ومن الحالات المعزولة الاتجار بالأشخاص لأغراض الاستغلال الإجرامي وإجبار الأشخاص على التسول.
- ٢٦٠- وفي عام ٢٠١٨، فتحت سلطات الشؤون الداخلية ٢٧٦ قضية جنائية: قضية تتعلق باختطاف شخص لغرض الاستغلال؛ و ١٩ قضية تتعلق بالحرمان غير القانوني من الحرية لغرض الاستغلال؛ و ١٤ قضية تتعلق بالاتجار بالبشر؛ و ١٠ قضايا تتعلق بإيقاع قاصر في الدعارة؛ و ٥ قضايا تتعلق بالاتجار بالقصر؛ و ٤٨ قضية توريط في الدعارة؛ و ١٧٩ واقعة تنظيم أو استبقاء بيوت الدعارة والتقويد.
- ٢٦١- وتقدم منظمات غير حكومية المساعدة النفسية والطبية والقانونية وغيرها من أنواع المساعدة وإعادة التأهيل للضحايا. ومنذ عام ٢٠١٦، تعمل المنظمات الممولة من الميزانية الحكومية التي تقدم خدمات اجتماعية خاصة لضحايا الاتجار بالبشر في كل إقليم من الأقاليم.
- ٢٦٢- وتعمل آلية الإحالة لضحايا الاتجار بالبشر على أساس معايير التقييم والمعيير المتعلق بتقديم الخدمات الاجتماعية الخاصة.
- ٢٦٣- وأُنجز منذ عام ٢٠١٦ مشروع لتقديم المساعدة القانونية المجانية لضحايا الاتجار بالبشر، وذلك بالتشارك مع اتحاد مراكز الأزمات في كازاخستان، وهو رابطة للكيانات القانونية.
- ٢٦٤- ومولت السفارة الأمريكية هذا المشروع الذي كان له تأثير إيجابي في نوعية التحقيق ومقاضاة الجناة.
- ٢٦٥- وتُنفذ حماية ضحايا الاتجار بالبشر ومساعدتهم بموجب قانون حماية الحكومة للأشخاص المشاركين في الإجراءات الجنائية لعام ٢٠٠١.

٢٦٦ - وطبقاً لقانون صندوق تعويض الضحايا لعام ٢٠١٨، يحق للأشخاص المعترف بكونهم ضحايا للجرائم المتعلقة بالاتجار بالبشر الحصول على تعويض بقيمة ٣٠ وحدة من مؤشر الحساب الشهري (٧٢ ٠٠٠ تينغ)، اعتباراً من عام ٢٠٢٠.

٢٦٧ - ووقعت مذكرات لإعادة تأهيل ضحايا الاتجار بالبشر مع منظمات غير حكومية.

٢٦٨ - وفي عام ٢٠١٦، وُقِع بروتوكول مع مكتب منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في نور سلطان.

الحق في بيئة صحية

التوصية ١٢٥-٩٦

٢٦٩ - في عام ٢٠١٣، أُقرت خطة عمل لتنفيذ مفهوم انتقال جمهورية كازاخستان إلى "الاقتصاد الأخضر" للفترة ٢٠١٣-٢٠٢٠.

٢٧٠ - ووفقاً للمرسوم الرئاسي لعام ٢٠١٤، يُنْفَخ التقرير الوطني بشأن الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر (المشار إليه فيما يلي باسم "التقرير") كل ثلاث سنوات خلال اجتماع المجلس الرئاسي للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر.

٢٧١ - ويقدم التقرير معلومات عن الاستخدام المستدام لموارد المياه، وتطوير زراعة مستدامة عالية المردود، والحفاظ على الطاقة وزيادة كفاءتها، وتطوير صناعة الطاقة الكهربائية، وإدارة النفايات، والحد من تلوث الهواء والحفاظ على النظم الإيكولوجية وإدارتها على نحو فعال، والانتقال إلى الاقتصاد الأخضر في سياق أقاليم البلاد، إضافة إلى تقييم تنفيذ الأقاليم لأحكام المفهوم. وسيتمكن الإطار التشريعي القائم والجهود المتزايدة من تحقيق المؤشرات المستهدفة المتوخاة بحلول عام ٢٠٢٠.

٢٧٢ - وسعيًا إلى تهيئة ظروف مواتية للحفاظ على نوعية البيئة واستعادتها وتحسينها، فضلاً عن مراقبة استخدام الموارد الطبيعية والإشراف عليها، أنشئت وزارة الإيكولوجيا والجيولوجيا والموارد الطبيعية في جمهورية كازاخستان بموجب المرسوم رقم ١٧ الصادر عن رئيس جمهورية كازاخستان بتاريخ ١٧ حزيران/يونيو ٢٠١٩، بشأن تدابير تحسين نظام الإدارة العامة لجمهورية كازاخستان.